



بيان وفد المملكة الأردنية الهاشمية

الجلسة الحادية والثلاثون للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية – فيينا 2022/5/20-16

السيد الرئيس

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود

يؤيد وفد بلادي ما جاء في بيان مجموعة الـ77 والصين وبيان مجموعة دول آسيا.

(1) نرحب بكلمة السيدة غادة والي المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ونرحب بمشاركة معالي السيدة سيما بحوث المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما ونتقدم بأطيب التهاني لانتخابكم رئيساً لهذه الدورة ونهنئ أيضاً أعضاء المكتب متمنين لكم النجاح والتوفيق في إنجاز مهامكم ونؤكد لكم دعم وتعاون المملكة الكامل بهذا الخصوص. ونتقدم بالشكر لأمانة مكتب الـ UNODC على جهودها المتميزة في الإعداد والتحضير لهذه الدورة.

السيد الرئيس،

(2) تأتي مشاركة الأردن في الجهود الدولية الرامية لمكافحة الجريمة تعبيراً عن الإرادة السياسية الجادة للحكومة الأردنية، حيث تسعى دوماً لتعزيز أوجه التعاون الدولي وتطوير وتعميق علاقاتها في ميدان التعاون القانوني والقضائي والأمني وتقديم أكبر قدر من التعاون في مجال مكافحة الجريمة مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان وسيادة القانون.



(3) كما يسعى الأردن إلى التعاون الأمني من خلال الدور الذي تقوم به إدارة الشرطة العربية والدولية التابعة لمديرية الأمن العام، بالإضافة إلى مواكبة التغيرات على الصعيد الدولي. وكان الأردن وما زال في طليعة الجهود التي تبذلها الدول لمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره، وما زال الأردن متمسكاً بموقفه الثابت والرافض لربط هذه الأعمال الجرمية والإرهابية بأي دين أو عقيدة أو مذهب.

السيد الرئيس،

(4) إن ظاهرة الفساد في العالم لا زالت في وضع يسمح لها بالنمو والانتشار، وقد شهد الأردن في السنوات الأخيرة، قفزات لتطوير وتحسين الأنظمة التي تهدف إلى تعزيز سبل مكافحة الفساد، متمثلة بجهود هيئة النزاهة ومكافحة الفساد المستقلة والمتخصصة في هذا المجال، حيث تعمل على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

(5) وتحقق المملكة اليوم تقدماً تعترف به ضمن مؤشر الفساد العالمي للعام 2021 الذي أظهر أن مرتبة الأردن تقدمت لتصبح الأول عربياً والسابعة والخمسين بين 196 دولة عالمياً.

السيد الرئيس،

(6) أما بخصوص قضايا الاتجار بالبشر، فقد تم عقد ورش عمل عدة ما بين مكتب ال UNODC ووزارة العدل الأردنية حول هذا الموضوع في المملكة، حيث تم بيان الأطر التشريعية الوطنية المنظمة لمكافحة الاتجار بالبشر وتعديلات قانون منع الاتجار بالبشر رقم 10 لسنة 2021 والتي تضمنت توفير المزيد من الحماية والرعاية للضحايا وقضاء متخصص للنظر بهذه القضايا.



(7) وتأمل المملكة الاستمرار في تقديم المشاريع الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، مثل (البرنامج الإقليمي لمنع ومكافحة الجريمة والإرهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان) وتطبيق سيما (CIMA) الخاص بالمطاعم في مخيم الزعتري للاجئين بالتعاون مع الشبكة الشرق أوسطية للصحة المجتمعية وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.

(8) هذا وتبقى الحاجة لمزيد من فرص التدريب للمعنيين في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وإيجاد منهاج تدريبي شامل للقضاة والمدعين العامين وأفراد الأمن العام لرفع قدراتهم لضمان تحقيق نتائج أفضل.

السيد الرئيس،

(9) على المستوى الدولي، فقد تطورت لدينا في الأردن عبر السنوات عدة آليات عمل تعاونية وبرامج عمل مشتركة بشكل ثنائي مع بعض الدول الصديقة ومع جهات دولية متعددة كالاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد IACA.



السيد الرئيس،

(10) إن عدم احترام القانون، والتعدي عليه بشكل صارخ، وعدم تحقيق مبادئ العدالة الجنائية الصحيحة، سيؤدي لا محالة إلى توفير بيئة لتنامي أنواع مختلفة من الجريمة في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وما بعدها. كما أن ما نشهده اليوم من اعتداءات سفرة على النساء والأطفال، واستمرار إسرائيل في بناء مستوطنات يهودية داخل الأراضي المحتلة، تنافي المبادئ الإنسانية والأخلاقية والقانونية، وكافة المواثيق الدولية، وتؤدي إلى إخلال في تحقيق الأهداف المرجوة من هذا المؤتمر.

(11) ختاماً، اسمحوا لي أن أتقدم بجزيل الشكر لمكتب الـ UNODC لاستمراره في تقديم البرامج والمشاريع التي تساهم في رفع جاهزية العاملين في مجالات إنفاذ القانون ومكافحة الجريمة، كما ونؤكد على استمرار التعاون والشراكة القائمة مع مكتب الـ UNODC في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

متمنياً كل التوفيق والنجاح لهذه الدورة.

شكراً السيد الرئيس